

مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر

@ 345 أن النفل لا يؤدى بنية واجب آخر بل يقع عما نوى هذا إن نوى بالليل لأنه لو نوى بعدها أصبح في يوم التعبيين عن واجب آخر يكون عن نذره سواء كان مسافرا أو مقينا صحيحاً أو مريضاً والفرق بينهما أن التعبيين إنما جعل بولاية الناذر ولهم حق إبطال صلاحية ما له وهو النفل لا ما عليه وهو القضاء ونحوه ورمضان متعين بتعبيين الشارع .

ولو نوى المريض أو المسافر فيه أي في رمضان واجباً آخر كالقضاء وكفارة القتل والظهار وقع صومه عما نوى هذه التسوية بين المريض والمسافر على رواية الحسن عن الإمام لكن فرق بينهما شمس الأئمة وفخر الإسلام في أصوليهما ووجهه أن إباحة الفطر له عند العجز عن أداء الصوم فأما عند القدرة فهو وال الصحيح سواء بخلاف المسافر فإن الرخصة في حقه تتعلق بعجز باطن قام السفر الظاهر مقامه وهو موجود .

وفي الإيضاح أن هذا الفرق ليس بصحيح وال الصحيح أنهما متساويان وهو اختيار الكرخي وصاحب الهدایة وغيرهما وأكثر مشايخ بخارى وبه أخذ المصنف لأن رخصته متعلقة بخوف ازدياد المرض لا بحقيقة العجز فكان كالمسافر في تعلق الرخصة لعجز مقدر وعندهما يقع عن رمضان لأن الرخصة كي لا تلزم المعدور مشقة فإذا تحملها التحق بغير المعدور ووجه قوله الإمام أنهما شغلوا الوقت بالأهم لتحتممه للحال وتخييرهما في صوم رمضان إلى إدراك العدة من الأيام الأخرى ولو أطلق المسافر فالأشج أنه يقع عن رمضان على جميع الروايات كالمرتضى .

والنفل كله وفي القهستاني عدم الإطلاق لأنه قال وشرط لقضاء رمضان والنذر والنفل الفاسد أن يبيت .

تدبر يجوز بنية قبل نصف النهار مسافراً أو مقيناً خلافاً لمالك لقوله عليه الصلاة والسلام